وبناء على هذين احدهما ما يخلو عن امتداد ولا امتداد وهذا يقتضي حدين يكون في احدهما القبل وفي الآخر البعد وثانيهما ما يحسب لوجود
في متن الواقع ولو الدهر المتقدم مع عدم التأخر ثم يبطل هو ويقوم بدله وجود المتأخر من دون لحاظ ممتد اولا ممتد اصلا وهذا
لا يقتضي ان تخلل المدة والامتداد اصلا وذلك لابراء الدهر عن الامتداد ولبراءة هذا النحو من السبق واللحوق عن الامتداد
وادعى ان الفلاسفة ايضا لا يكون هذا النحو من القبلية لكنهم يدرجون في الزمانية ويستفصل هذا القول مما عليه في موضع يليق
به فانتظره **قوله** فالقديم الزماني عند جمهور المتكلمين آه قد عرفت الاقوال الثلثة في الزمان والمدة فاختلف في تفسير القديم والحادث
بحسب قول قول فالقديم على رأي المتكلمين ما لا يكون مسبوقا بالعدم في نفس الامر والواقع والحادث الزماني ما يكون مسبوقا به
في الواقع لان الاعدام والوجودات كلها واقعية عندهم فما لعدم عن الواقع وما لوجد لدينا لوجد في الواقع لكن لما
كان عندهم السبق واللحوق بهذا الوجه موجبا لتوهم ممتد غير متناه يكون القديم مستمرا فيه من دون توقف له عليه فعلى جزء
منه ويكون الحادث في شطر منه موقوفا عدمه في تلك المدة الغير المتناهية فلذا فسر المصنف القديم الزماني في جاء اول لوجوده
والحادث الزماني بما وجوده اول واما الفلاسفة فلما عموا ان لا تجدد ولا تعاقب في نفس الامر والواقع لم يصح ان يقال فيما
عدم ثم وجد او وجود ثم عدم والوجودات كلها قديمة بحسب هذا النحو من الوجود والزمان الغير المتناهي عندهم مع ما فيه من
الزمانيات المنقضية يجوز منه منطبقا عليه او غير منطبق اوفي حدمنه موجود في نفس الامر فلا فوت ولا لحوق في هذا النحو من الوجود
وانما الفوت واللحوق لبعض الزمانيات عن بعض بحسب الوجود الزماني فالموجودات في نفس الامر المعبر عنه بالدهر الغير المسبوقة
بالعدم لسيرتها قارة دهرية واما القديم الزماني عندهم فما كان وجوده مستوعبا للزمان الغير المتناهي في جانب الماضي منطبقا
عليه كالحركة القطعية للافلاك او غير منطبق كالحركة التوسطية للافلاك والحادث الزماني ما لوجد في نظرهم ويكون سابقة العدم
فتعريف الامم شامل لمذهب الفلاسفة ايضا واما على طور صاحب الافق المبين فالقديم قديمان دهري وزماني وكذا الحادث حادثان
دهري وزماني فالقديم الدهري ما لا يكون مسبوقا بالعدم الصريح في وعاء الدهر والقديم الزماني ما يكون مستوعبا وجوده للزمان
المتناهي في جانب الماضي والحادث الدهري ما يكون مسبوقا بالعدم الصريح في وعاء الدهر والحادث الزماني
ما يتخصص وجوده بحد من الزمان ويكون في الاجزاء السابقة العدم والغيبوبة المحضة مع القول بحدوث الزمان فيه
القديم الزماني عامة القديم الدهري عند صاحب الافق المبين القديم الدهري وقد قال في بعض
حواشي مبحث الحادث والقديم انه اسمى القديم الزماني ونسب الى الزمان باعتبار بعض الواعه وهذا الكلام لا غبار فيه

لانه

لانه لا مشاحة في الاصطلاح واعلم ان بعض الاعلام قد حمل كلام المحشي على اصطلاح صاحب الافق المبين من ان القديم الزماني
مستوعبا للزمان في جانب الماضي ولما كان لا يصح عدم كونه مسبوقا بالعدم الصريح في وعاء الواقع لان الزمان لما كان حادثا
كان مسبوقا بالعدم في الواقع فكيف ما يستوعبه حمل كلامه على ما جوز صاحب الافق المبين في قبساته من ان تناهي الزمان يستلزم
الحدوث بل يجوز ان يكون الزمان المتناهي واقعا في متن الدهر بلا سبقة عدم كما ان الفلك المتناهي واقع بلا سبقة
عدم وانما حكم بحدوثه الدهري لدليل اخر دل عليه لا لاستلزام التناهي اياه وقد اشار في بحثه هذا النحو من التجويز تلميذه صدر الشيرازي
في شرح الهداية الاثيرية فبنى كلام المحشي على هذا وقال ما استوعب وجوده الزمان لا يكون مسبوقا بالعدم الصريح في متن الواقع
ثم اعترض ان الزمان يلزمه التقضي والتجدد بل هو نفس اتصال التقضي والتجدد فاذا لم يكن قبله تقضي وتجدد فيكون مسبوقا بالعدم
فيه حادثا والقياس على الفلك فاسد لانه قار بالذات فيمكن ان يوجد بجميع اجزائه في الواقع بلا سبقة عدم وهذا بخلاف الزمان
لانه لعدم قراره لا يوجد الا جزء فجزء فاذا وقع التناهي لم يوجد عدم القرار فصار حادثا وهذا الكلام من هذا المحقق لابطال هذا
التجويز حق لا غبار عليه لكن من اين علم ان مطمح نظر المحشي هذا الرأي المبين الفساد بل مقصوده ما ذكرنا كما صرح به في مبحث القديم
والحادث لكن لحق بعد كلام فانه قد نسب هذا المعنى الى الفلاسفة في ذلك البحث وهذا الظاهر دنيا في ما ذكره هنا فتأمل فيه
قوله فان البعض لم يجزم به بل بعضهم جزم بوجوده منهم الامام حجة الاسلام ابو حامد محمد الغزالي قدس سره واذا فقا ما ذاقه فانه ذهب
الى تجرد النفوس الناطقة **قوله** وهذه المعاني بعد اشتراكها آه وذلك لان الاشارة بينا ما على قصد المشيرين قصد التعيين
والقصد كما يتعلق اولا وبالذات الى المحسوس بالذات يتعلق الى المحسوس بالعرض **قوله** لكن التوجه بان المشار اليه آه قد ناقش
فيه بان كون المشار اليه هنا او هناك بالذات وان كان بالذات للجوهر والعرض لكن لا يلزم ان يكون تعيين الحس
بانه هناك للجوهر بالذات فان التعيين فعل المشير ومن الجائز ان تعين المشير بالمكان بالعرض بانه هنا او هناك
بالذات كما ان المحسوسية بالذات لبعض الاعراض وبالعرض لما لها لكن التعيين بالمحسوسية يجوز ان يكون بالذات
للمحسوس بالعرض **قوله** وبهذا يندفع ما يترائى وروده آه الاندفاع الاول فلان فعل المشير انما هو الاشارة والمعنى الاول الاشارة
بالمعنى الثاني الذي هو الاشارة واما الاندفاع الثاني فلانه لا يلزم الاشارة المحسوسية بالذات في معنى من المعاني واما الاندفاع
الثالث فلانه قدس سره ما قال في بحث الحلول في حواشي التجريد انما هو في المعنى الثاني والمعنى الثاني هنا هو في الاشارة
بالمعنى الثالث **قوله** لانها ليست متميزة بالذات آه هذا الظاهر لا يصلح جوابا لان تشخيص المعرف الخاص يزيد في المعرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)